

وإنما الذي في الزيادة
التي من علاءه ان
كان الكلام شاكرا الفرضين
وكان كرم آيات

الهمم فاد اقال است هذا حيث شئت او من شئت اولا
يطع ما لم تشاء لا تصاد للظلال والمكان فيلغو ذكره ويحق ذكر
المستبينة في الظلال وتوقف شئها على الحسن فيعقب عليه فان
قلت هذا لظلال ذكر المكان على قوله است ظان شئت فيبقى ان
يقع في ظان كما في قوله است فالعلة و فاجب الدار قلت لما قد
بالظرفية جعلها محالاً على ان تشاء ما في الابهام فيغير غير له
قوله ان شئت والمحال زواي من الانعفاء ككراهة اذ او بينه وبين اذ اقال
است فالعلة اذ شئت او بينه شئت لا يتوقف مستبينة على الحسن
فان قلت لم كمال حيث محالاً على اذ او بينه على لا يتوقف على
الحسن فيكون معنى الظرفية فيه مرتباً قلت هذا انما يستعمل ان
لو كان في معنى ظرفية المكان ورد بان مطلق الظرفية اقرب الى
ظرفية من عدمها فمنا مطلق الظرفية ليس بوجوده في ظرف فهو
اما ان يوجد في ضمن ظرف المكان فلا يكون محالاً واما في ضمن ظرف الزمان
فلازم انه اقرب الى حقيقة لانه مما يوزن في ذكر شئ المذكور ومجملاته المذكور
عند ما يتناول المذكور والانات عند الاحتياط ولا يتناول الانات
المستقرات ذكر طبع في كنه ظرف لان الكلام منه باعتبار ملاحظة
وهي صرف ذهب بعض اصحاب الشافعية الى ان طبع المذكور لا
يتناول الانات الا اذ لم يلبس الابدال لانه كمال جملته فيخلص بغير
وضعا والكلام عند الاطلاق محمول على صيغة ولو تناول الانات
لزم طبعه على ظرفية والمحال في ذكره ان قوله ان المسمى و
المستقرات فليس مقتضى المذكور على الانات واد حاليه في

لا تدر
في قوله ان المسمى و
المستقرات فليس مقتضى
المذكور على الانات واد
حاليه في

فقال بعض المراءج والفتايب
على ان شئت محالاً على
ظلاله على وجه الضميمة
والمحال على وجه المحال

طالع المراءج

بينا